

مرصد الحقوق الاقتصادية الاجتماعية

* *

مرصد الحقوق الاقتصادية الاجتماعية
اعلام وبلوغية وتمكين في سبيل ديمقراطية قريبة من الناس

* *

الجزء الثاني

وقائع اربع ندوات وعدة ورشات عمل عقدتها
المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم في 2009-2008
بالتعاون مع National Endowment for Democracy

اشراف

انطوان نصري مسرّه

بالتعاون مع

طوني جورج عطاالله، ربيع قيس، محمد المصري، علي حسون

المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم

بالتعاون مع

National Endowment for Democracy

سلسلة "وثائق"

24

2009

يهدف البرنامج الى رصد واقع الحقوق الاقتصادية الاجتماعية في لبنان ونشر ثقافة الحقوق والتمكين الديمقراطي حولها والبلوغية اليها. ويشتمل البرنامج على ثلاثة محاور تشريعيًا واعدلًا وادارة عامة.

يتم التركيز خلال السنة الاولى من البرنامج على الجوانب التشريعية لهذه الحقوق وعلى تعميم المعرفة بها (قانون العمل، حماية المستهلك، الايجارات، القروض السكنية، تقديمات الضمان الاجتماعي...) وعلى استقصاءات حول التقديمات التي توفرها الادارات العامة في مجالات التربية والصحة والسكن والزراعة والصناعة...، وبخاصة حول 4م: مسكن، مدرسة، مستشفى، مستهلك. هل هذه التقديمات محصورة بزبائن واتباع ولأهداف سياسية انتخابية أو هل يمكن البلوغية اليها ومعرفة سياق البلوغية استنادًا الى معايير ناظمة؟

وينظم البرنامج بعض الأعمال المتعلقة بالجانب الاعلامي لهذه الحقوق: هل يساهم الاعلاميون في التعريف بالحقوق الاقتصادية الاجتماعية، وبالمظالم المتعلقة بها، وبالتطبيقات والانجازات الايجابية من قبل الادارات العامة والهيئات المهنية والنقابية والمحاكم؟

الغلاف: تصميم Kleudge

"الشرط الاول (...). لجعل السباق متعادلاً وضع كافة المشاركين في السباق على خط انطلاق واحد، وفي ما عدا ذلك تتفاوت فرص النجاح" (ص 86).

برنامج "مرصد الحقوق الاقتصادية الاجتماعية"

بدعم من

National Endowment for Democracy

صدر في منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم

إشراف انطوان مسرّه

1. الحق في الذاكرة، بالتعاون مع مركز المؤتمرات في ايانابا (قبرص)، 1988، 260 ص.
2. العبور الى الدولة (من المعاناة الى المواطنة)، بالتعاون مع مركز المؤتمرات في ايانابا (قبرص)، بيروت، 1992، 280 ص.
3. البناء الديمقراطي (الاشكالية والتخطيط للبنان ما بعد الحرب)، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور Konrad Adenauer Stiftung، 1994، 240 ص.
4. مواطن الغد (نماذج في الثقافة المدنية)، الجزء الاول، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديموقراطية National Endowment for Democracy، 1995، 496 ص.
5. بناء السياسات الاجتماعية في لبنان (الاشكالية والتخطيط)، بالتعاون مع مركز البحوث للانماء الدولي، اوتاوا (كندا)، 1995، 312 ص.
6. الاحزاب والقوى السياسية في لبنان (التزام واستراتيجية سلام وديموقراطية للمستقبل)، الجزء الأول، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور، 1996، 592 ص.
7. مواطن الغد: الحريات وحقوق الانسان، الجزء الثاني، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديموقراطية، 1998، 368 ص.
8. الاحزاب والقوى السياسية في لبنان: تجدد والتزام، الجزء الثاني، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور، 1997، 288 ص.
9. علاقة المواطن بالادارة (نماذج في المعاملات والاعلام الاداري)، الجزء الأول، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديموقراطية، 1998، 388 ص.
10. اقتصاد في سبيل العدالة الاجتماعية، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور، 1998، 296 ص.
11. مواطن الغد: نعيش معاً في مجتمع، الجزء الثالث، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديموقراطية، 1997، 368 ص.
12. النقابات والهيئات المهنية في لبنان (استراتيجية مشاركة وديموقراطية اجتماعية)، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور، 1999، 256 ص.
13. علاقة المواطن بالادارة (نماذج في المعاملات والاعلام الاداري)، الجزء الثاني، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديموقراطية، 1999، 384 ص.
14. تنمية المجتمع المدني في لبنان (منظومة قيم ومبادرة وتواصل وتدريب)، بالتعاون مع Mercy Corps International، 2000، 752 ص.
15. النقابات والهيئات المهنية في لبنان، الجزء الثاني، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور، 2000، 256 ص.
16. الحكمية المحلية (مبادرة ومشاركة ومواطنة في المجال المحلي في لبنان)، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديموقراطية، الجزء الاول، 2002، 576 ص.

17. الجغرافية الانتخابية في لبنان: شروط التمثيل الديمقراطي، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور، الجزء الاول، 2002، 376 ص.
18. الحكمية المحلية: النقاش المحلي في القضايا المشتركة، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديمقراطية، الجزء الثاني، 2003، 472 ص.
19. الجغرافية الانتخابية في لبنان: تاريخية القضاء وتقسيم الدوائر، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور، الجزء الثاني، 2004، 624 ص.
20. مرصد السلم الاهلي والذاكرة في لبنان، بالتعاون مع مركز المؤتمرات في ايانابا (قبرص) ومؤسسة كونراد اديناور، 2004، 656 ص.
21. الحكمية المحلية (قواعد العمل الديمقراطي البلدي في لبنان)، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديمقراطية، جزء 3، 2004، 592 ص.
22. ليولوكا اورلندو، مقاومة المافيا (سيرة ذاتية في العمل السياسي والمقاومة المدنية أو كيف استعادت صقلية هويتها المسلوقة)، تعريب افلين ابو متري مسره، بالتعاون مع Sicilian Renaissance Institute و"برنامج الثقافة الحقوقية" واميدست-لبنان، 2005، 248 ص.
23. مرصد التشريع في لبنان (التواصل بين التشريع والمجتمع)، الجزء الاول، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديمقراطية، 2005، 552 ص.
24. مرصد التشريع في لبنان (القواعد الحقوقية في الصياغة والسياسات التشريعية)، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديمقراطية، الجزء الثاني، 2006، 640 ص.
25. طوني جورج عطاالله، نزاعات الداخل وحروب الخارج (بناء ثقافة المناعة في المجتمع اللبناني: 1975-2007)، 2007، 624 ص.
26. مرصد التشريع في لبنان (اشكالية ومنهجية وتطبيق)، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديمقراطية، الجزء الثالث، 2007، 340 ص.
27. مرصد الحقوق الاقتصادية الاجتماعية (اعلام وبلوغية وتمكين في سبيل ديمقراطية تربية من الناس)، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديمقراطية، 2008.

صدر في سلسلة "وثائق" Documents

1. Irene Lorfing, Antoine Messarra, Abdo Kahi (dir.), *Linking Civil Society to Sustainable Development (A training Manual for Institutional Strengthening)*, in cooperation with Mercy Corps International, 1999, 120 p.
2. فاعلون في السياسات الاجتماعية في لبنان، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور، 1999، طبعة جديدة مضافة، 2007، 300 ص.
3. مرصد القضاء: دفاعاً عن العدالة والإنصاف والحريات في لبنان (نماذج أحكام قضائية مختارة)، بالتعاون مع مبادرة الشراكة الأميركية الشرق أوسطية MEPI، 2006، 168 ص.
4. انطوان مسره، جذور وثيقة الوفاق الوطني اللبناني - الطائف (1989/10/22 و 1989/11/5) والتعديل الدستوري (1990/9/21)، طبعة ثانية مضافة، 2006، 510 ص.

5. انطوان مسرّه، الحركة العالمية للديمقراطية: عولمة السلام من خلال الديمقراطية، 2006، 120 ص.
6. انطوان مسرّه (جمع وتنسيق)، سياسات شبابية، نهار الشباب 1999-2001 وندوة اللجنة الوطنية للتربية والعلم والثقافة - اليونسكو في 27/11/1999، 2006، 200 ص.
7. مرصد القضاء في لبنان: نماذج احكام قضائية مختارة، اعداد انطوان مسرّه وبول مرقص، بالتعاون مع مبادرة الشراكة الاميركية الشرق اوسطية MEPI، 2007، جزء 2، 272 ص.
8. المواطنة الطلابية: مندوبو الصف في المدارس وممثلوا الطلاب في الجامعات او التربية على الشأن العام، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور، 2006، 142 ص.
9. التربية على القاعدة الحقوقية (مضامينها وسياقها التطبيقي والخبرات للبنان ومن لبنان)، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور، 2006، 230 ص.
10. طوني عطالله (اعداد)، تأثيرات حرب 12 تموز 2006 وانعكاساتها على المجتمع اللبناني وحقوق الانسان، مرصد السلم الاهلي والذاكرة في لبنان، 2006، 153 ص.
11. المواطنة الطلابية: نماذج في التنظيم والثقافة الديمقراطية، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور، 2006، 194 ص.
12. انطوان مسرّه، الاعلام في لبنان: قانون وخلقية (دراسات ومقالات ومدخلات في مؤتمرات 1964-2006)، 756 ص.
13. Antoine Messarra (documentation fondamentale classée et colligée par), *Les systèmes consensuels de gouvernement: Documentation fondamentale-Consensual model of Democracy: Fundamental Documentation*, 3 vol., 2007, 594, 370 et 712 p.
14. انطوان مسرّه (اشراف)، وثيقة الوفاق الوطني-الطائف كما نرونها لاولادنا، اعداد طلاب الدراسات العليا صحافة في الجامعة اللبنانية، UL/Liban et CFPJ-IFP/Paris، 2007، 190 ص.
15. انطوان مسرّه (اشراف)، تطوير ابحاث الديمقراطية عربياً، الشبكة العربية للاصلاح الديمقراطي (اصلاح) بالتعاون مع المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم ومركز الاردن الجديد للدراسات، 2007، 310 ص.
16. انطوان مسرّه، الارشاد الرسولي: مقارنة تطبيقية في سبيل مرصد الارشاد الرسولي في لبنان (بالعربية والفرنسية)، 2007، 54 ص.
17. انطوان مسرّه، هواجس وتطلعات الشباب اللبناني (خلاصة ابحاث وبرامج تطبيقية وتوجهات مستقبلية. نحو بناء سياسات شبابية)، 2007، 73 ص.
18. لماذا طرابلس؟ استغلال الاوضاع الاقتصادية الاجتماعية في احداث الارهاب والعنف. ما العمل؟، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديمقراطية، 2007، 42 ص.
19. بناء رأي عام اقتصادي اجتماعي، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديمقراطية، 2007، 50 ص.
20. انطوان مسرّه (اعداد وتنسيق)، قضايا اخلاقية: هدفية الشرع المهنية وصياغتها وتطبيقاتها، مجموعة وثائق لبرنامج "الماستر في العلاقات المسيحية والاسلامية"، معهد العلوم الدينية، جامعة القديس يوسف، 2008.

21. انطوان مسرّه وطوني عطاالله (اعداد وتنسيق)، *مرصد السلم الاهلي والذاكرة في لبنان* (دراسات وتقارير ومداخلات في مؤتمرات وورشات عمل)، 2005-2008، *Observatoire de la paix civile et de la mémoire au Liban, 2005-2008/ Monitoring Civil Peace and Collective Memory in Lebanon, 2005-2008* بالتعاون مع مركز المؤتمرات في ايانابا-قبرص ومنتدى التنمية والثقافة والحوار FDCD ورابطة مراكز التدريب والرياضات الروحية في الشرق الأوسط MEATRC، 2008، ص 656.

1/22 و 2. لور مغيزل، *نصف قرن دفاعًا عن حقوق المرأة في لبنان*، وثائق من التاريخ: 1947-1997، اشرف على تنسيقها وتبويبها والتقديم لها انطوان مسرّه وطوني عطاالله، الجزء 2 و 3، مؤسسة جوزف ولور مغيزل، Machreq/Maghreb Gender Linking and Information Project، المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم، الجمعية اللبنانية للعلوم السياسية، منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم، سلسلة وثائق، المكتبة الشرقية، رقم 1/22 و 2، 2008، ص 493 + 500.

توزيع: المكتبة الشرقية، بيروت

ت 333379/200875 / 492112/217364 (01) - فاكس: 216021 (01)

E-Mail: libor@cyberia.net.lb

Lebanese Foundation for Permanent Civil Peace - P.O.Box 16-5738
Beirut-Lebanon 1100 - 2070

E-mail : antoine@messarra.com

<http://antoine.messarra.com> - <http://www.lfpcp.org>

<http://monitoringdemocracy.com>

المشاركون

بيروت - فندق ميريديان-كومودور - 2007/8/23

عدنان حمدان

غدير علي

باسم سعد

فواز مرتضى

ربيع قيس

محمد درويش

غالب السباعي

جيلبر ضومط

صفوح حمزه

سعيد الحناوي

عصام شمعه

حسن حجازي

فادي الدمشقي

سمير موسى

جسيكا معماري

فرنسوا فرح

مارون حداد

صباح رمضان

تريز منصور

محمد مزهر

عايدة الحسيني

غدير علايلي

نجيب خزاقة

وحدة حيدر

هشام كركي

يوسف ناصر

ليلي شديد

بيروت - فندق ميريديان - كومودور 2008/8/29

ندوة زحله - 2008/12/6

جوزف سبع حوكو

طوني عطاالله

*ساندرا جميل توما

بدري عبدالم

منير بقاعي

سامر الحسيني

ايلي عصام ريتا

شانت جنجينيان

صبحي منذر ياغي

بولس عاصي

ندى ماروني

انطوانيت خوري

افلين مسره

نلي فاخوري

دانييل الخياط

خالد عرار

ربيع حداد
مياد حيدر
محمد اللقيس
عصام سمير حولي
فوزي سابا
غادة كرم
ملك يوسف عبود
رياض بندق
توفيق رشيد الهندي
موسى ابو عجوي
محمد حسن الفرو
كمال الذوقي
ابراهيم ترشيشي
فرج انطي
دينا التيني
كارلا ابو زيد
نعمت نجار
كريتا حداد داريدو
جين ابو صوان
سعيد جدعون
لوسي بارسخيان

روجيه الحاج شاهين

ندوة طرابلس – 2009/2/12

هبة فتوح
سيف الدين الكردي
عمر الحلوة
الياس عاقوري
ماهر باكير
حُسين خلف
ملاك خولي
محمد الحزوزي
محمد الحسن
هدية الحلبي
حنان ضناوي
معن جمال
محمد الايوبي
لميا سمير
مريان سركيس
عايدة ذوق
سعيد طبيخ
شعبان بدره
رياض ملاحيه
محمد مرعي
شعبان خضور
محمد المصري
شادي شما
عبدالله علم الدين

مكرم حسيني
معن عبود
تيرا عكاوي
نبيل شنندر
خالد كريمة
احمد عبيد
محمد علم الدين
غسان الحسامي
عامر ارنأوط
رشيد الجمالي
نسيم خرياطي
طوني عطاالله
سهير حافظه
طلال خواجه

ندوة صيدا - 2009/2/26

علي حسون
رندة جباعي
ديانا وزنه
لينا الزين
غيدا حسون
زكريا محمد حسون
حسن محمد حسون

علي فاضل
يحيى حسون
محمد نايف حسون
كامل جابر
نقولا أبو ضاهر
عباس حسن رضا
حسن حطيط
أحمد حسن الشامي
احمد وهبي
نايف حسون
ثرىا حسن
محمد دهشه
محمد علي حسون
عباس مزهر
باسم حطيط
عيسى شاهين
ليلى رضا
حسن وزني
هيثم سليم زعيتر
محمد حرب
حسين حرب
نذير رضا

المحتويات

مقدمة

مصير القطاعات الانتاجية في لبنان
في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي
موسى فريجي

منذ ستين عامًا أقر الإعلان العالمي لحقوق الانسان مجموعة كبيرة من الحقوق الانسانية التي ينبغي ان يتمتع بها كل واحد منا دون تمييز ومن بينها الحق في حرية التعبير وعدم التعرّض للتعذيب أو سوء المعاملة، وكذلك الحق في التعليم وفي المأوى الملائم والصحة وغيرها من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وفي وقت تعثرت أو تلاشت بعض هذه الحقوق، كان من شأن تحركات الجمعيات المحلية أو المؤسسات غير الحكومية التي منها المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، وجمعية الاعلاميين الاقتصاديين، ونادي روتاري - زحله، وريابطة خريجي الثانوية الانجيلية في زحله العمل على تحقيق وتحفيز أو تحويل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الى واقع ملموس؛ ولكن ما زال هناك الكثير الذي يتعين علينا عمله حتى يتمتع كل انسان بالحق في العيش بكرامة.

الاضراب وقطع الطرق والاعتصامات لم تعد ادوات فعالة لتحقيق مطالب
حقوق العامل والمستهلك اللبناني في لعبة التنافس السياسي
طوني جورج عطاالله

صبحي منذر ياغي

مداخلة نذير رضا في ندوة الجنوب حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تتضمن استنتاجات من التحقيقات التي أجريت حول الاستفادة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الجنوب.

لم تشفع الخدمات التي قدّمتها المؤسسات الحكومية للمواطنين بإزالة اللبس حول دور الدولة من وجهة نظر المواطنين... فهذه الإشكالية بالعلاقة بين المواطن والإدارة الرسمية، تاريخية ومستمرة... ومن لا يعي حقّه، يفترض الخصومة المسبقة ويضع نفسه بمواجهة السلطة.

المستفيدون كثيرون، بلا شك، وأثبتت البيانات التي تمّ جمعها، من خلال نماذج إستقادت من خدمات وزارة الصحة العامة، ووزارة الصناعة، ووزارة الشؤون الإجتماعية ووزارة الزراعة، أن من لم يحصل على حقوقه، هو لا يعي الحق المتوفر له، و "ما ضاع حق ورائه مطالب".. وهي على أي حال ثقافة لبنانية أسهمت الإدارات، عن غير قصد، وبغياب الرقابة والتخطيط، وغياب دوائر العلاقات العامة في المؤسسات الحكومية، في دفع المواطنين نحو إتهام الإدارات بالتقصير.

المواطن الجنوبي بشكل عام، ومنذ ما يزيد على 60 عاماً، يعرف طريق قصور المقاطعين والزعامات السياسية أولاً، وكرس هذه الحالة قانون المركزية الإدارية. وفي الوقت الذي يستطيع المواطن فيه أن يصل إلى الدوائر الحكومية والإدارات الرسمية ويطلب حقّه ويطالب بالخدمات المتوقّرة، لم يجهد نفسه إلا بالذهاب إلى الزعامات. الآن، ومنذ ما يقارب الـ 15 عاماً، بدأ ينتبه إلى حقوقه، ويعرف ممّن إستقاد من الخدمات المشابهة أن عليه طرق باب المقصد الإداري بنفسه، ونجح في ذلك، وقد بدأت الإدارات تعلم المواطنين، من خلال دائرة اعلامية ضيقة الى حقوقهم.

إذن، ثقافة الجنوبي السياسية، بدأت تتغيّر، حيث بات يكتشف أن حقّه موجود في الإدارة الرسمية. واكتشف لاحقاً أن الإدارات في الجنوب، ومن غير السؤال عن إنتماء المسؤول السياسي، تقدم ما هو متوقّر وقانوني، أما المطالبة بما هو غير قانوني، فكانت تدفع المواطن لإلقاء التهم عجافاً، ويبيّن الجولات واللقاءات مع المستفيدين هذه القضية. ومن هذه التهم أن المحروم حرّم من حقّ بسبب فقدانه للسقف السياسي... وبالتأكيد، إنّها جزء من ثقافة لبنانية توهمت بالحصول على كل شيء بالوساطة السياسية.

عمل الادارات، وتوزيع الحقوق للمواطنين بعدالة، تفرض ثناء من جهة على أداء المؤسسات الحكومية في الجنوب، وعتب في الجانب الآخر، نبينها هنا:

أولاً:

ان غياب التنافس السياسي في الإدارات الحكومية في الجنوب، وبأكيد من المواطنين المستفيدين، لا يعني أن الإدارات Perfect بالمعنى العلمي. وتتبع عن هذا الحكم مجموعة نواقص:

1- الإعلان عن خدمات الإدارات يقتصر على الدائرة الحكومية نفسها، فالواطن لا يتعرف الى حقّه إلا في مركز الإدارة أو عبر مستفيدين آخرين. ونادراً ما يزور المواطنون الإدارات بهدم الإستعلام عن خدماتها وتوقّرها إلا إذا كانوا يزورون الدائرة لإنجاز معاملة أخرى.

2- الروتين الإداري في الإدارات الرسمية يؤخّر في حصول المواطنين على حقوقهم، باستثناء الخدمات الصحيّة، التي لا تؤجّل لظروف إنسانية، ويتم تنفيذ المعاملة بطريقة مختلفة حيث يكتب الطبيب الطلب، ويحصل المريض على الموافقة بغضون ساعات في المراكز المتخصصة.

3- خطوات إنجاز المعاملات تتمّ سرعتها حسب خبرة المستفيد في الدائرة، وبإشارات شخصيّة وتعريف من الموظّفين، وهذا يعني أن الإدارات مقصّرة في الإعلام الداخلي (الاتّصال بين المستفيد والمكاتب الحكومية).

4- المركزيّة الإداريّة والأداء الحكومي في رأس الهرم، "يوزط" الإدارات الجنوبيّة (وحتماً غيرها في باقي المناطق) بإتهامات من ناحية المواطنين بخصوص عدم توقّر حقوق (ال 4 م) للمواطنين، وهي تحتاج إلى معالجة سياسيّة من أعلى المستويات.

ثانياً:

النواقص لا تعني أن الإدارات لا تقوم بخطوات فعالة لتأمين حقوق المواطنين، وزيادة وعيهم لحقوقهم، بمعزل عن التنافس السياسي... فلم يحدثنا أحد من المستفيدين الذين التقينا بهم (نذير رضا ونانسي الزين) أنه لجأ إلى الرشوة في الدوائر الرسمية في الجنوب بغية إنجاز معاملاتهم، وهذا مقتصر على دوائر الصحة والصناعة والزراعة والشؤون الاجتماعية والتربية

(من غير الاستقصاء عن هذا الأمر في دائرة الأحوال الشخصية أو في الدائرة العقارية) ولم يُثبت الا 5 بالمائة من عينة عملنا عليها في هذه الدوائر أنهم استعانوا بسماسرة تعقيب معاملات لإنجازها، رغم الشكاوى القليلة من الروتين الإداري. ولم يُثبت أن أحداً حُرِمَ من حق قانوني ومتوقَّر (خصوصاً في مصلحة الصناعة ومصلحة الزراعة)، وتبيّن أن الخدمات المتوقَّرة أكبر ما يُطلب، وهنا يقتضي التتويه بمتابعة الإدارات للحقوق، والإشارة إلى أهميّة تفعيل الإعلام الإداري خارج المؤسسات والاتصال مع المواطنين، وتلك توصية ضروريّة.

ما تعانيه مؤسسة عامة حول فعالية القانون والسلوك الاجتماعي*
تلوث مياث البردوني والخلاف المحلي على توزيع المياه في زحله والبقاع
المهندس خليل داريدو

ما من قضية حيوية تثير الخلاف بين أهالي زحلة وجوارها مثل قضية المياه. تمثل هذه القضية صاعق تفجير لفتنة مستقبلية تتنازع فيها الإنقسامات بحيث يخرج النزاع عن طابعه التقليدي في ثنائية إسلامية-مسيحية، ليطول بلدات وأحياء سكنية مختلطة ذات مصالح واحدة فيدور النزاع بين فئات محرومة من المياه وأخرى تنعم بفائض مائي تهدره.

الأهالي غير مدركين لحقوقهم في المياه وسبل الحفاظ على الموارد المائية، إذ لم يجتمعوا يوماً لمناقشة هذه القضية الحياتية اليومية وفتح نقاش عام حولها. بل يحافظون على هذه الثروة العامة لسرقتها وليس لحسن تنظيمها وإدارتها. لكن تبقى العبرة الأكثر أهمية في نشر الوعي بين المواطنين حول حقوقهم في المياه والإستقرار الإجتماعي، ولتلافي مزيد من الإنقسامات، وتأمين عدالة توزيعية للمياه بين أبناء المنطقة الواحدة.

ماذا يقول المهندس خليل داريدو، عضو مجلس إدارة مؤسسة مياه البقاع، الذي يتابع قضية دعوى قضائية حول مجرى مياه البردوني على أثر التعديت الكثيرة التي تعرّض ويتعرّض لها حرم بناييع البردوني.

لا السلطة المركزية ولا السلطة المحلية قادرتان، بغير وسيلة القمع وربما بكلفة عالية، لفرض تطبيق القانون دون نقاش محلي عام ودون دعم من المجتمع ليكون القانون أكثر حظوظاً في التطبيق وأكثر شرعية في هذا التطبيق واقل كلفة ادارية ومالية وأمنية في التطبيق.

المعالجة؟ عدم الخوف من النقاش المحلي العام حول مصلحة عامة محلية وتنظيم هذا النقاش ليشكل دعماً للسلطة المركزية أو المحلية.

د. طوني جورج عطاالله

تتمثل أبرز مشاكل مؤسسة مياه البقاع بالآتي:

على الصعيد التقني:

1. ضعف مصادر المياه.
 2. قِدَم وإهتراء معظم شبكات المياه خاصة في زحلة وجوارها حيث عمرها يزيد على 40-50 سنة.
 3. حصول بعض الأعمال والتعميدات المتفرقة لشبكات في زحلة لكنها لم تكن من ضمن مشروع متكامل، لذا لا يزال معظمها غير مستعمل ولا نملك خرائط بمواقعها كمؤسسة.
- على الصعيد البشري:** وجود أزمة في الوظائف حيث يتوفر حالياً مهندسان فقط لكل أعمال المؤسسة. وليس لدينا كوادر بشرية كفوءة تستطيع القيام بأعمال مؤسسة هي بحجم البقاع. تمتد مسؤوليات هذه المؤسسة

* النص هو موجز مقابلة مع د. طوني جورج عطاالله ونقلاً عن آلة تسجيل.

على كامل مساحة البقاع في ما يتعلق بجميع شؤون المياه سواءً الري أو المياه المبتذلة أو مياه الشفة. حجم مسؤولياتنا كبير، وليس لدينا الإطار القانوني المتكامل. لا قوانين ترعى المياه المبتذلة، ولا هيكلية تالياً داخل إدارة المؤسسة لرعاية هذه الشؤون إن على مستوى المياه المبتذلة أو مياه الري.

يحصل تعاون بيننا وبين مؤسسات دولية لإعادة ترتيب هيكلية المؤسسة وقوانينها بحيث تعود إلى تغطية مسؤوليتنا، وتلافي النقص الحاصل.

على المستوى البشري أيضاً، صدر قرار عن مجلس إدارة المؤسسة في 2007/12/29 يطلب من وزارة الطاقة الموافقة على ملء الوظائف الشاغرة في ملاك المؤسسة. بعد نيل هذه الموافقة، نأمل في السنوات الثلاث المقبلة ملء الشواغر في هيكلية المؤسسة وتوظيف حوالي 180 شخصاً من اصحاب الإختصاص بموجب مباراة يجريها مجلس الخدمة المدنية. وافقت الوزارة على المؤسسة وأحالتها إلى مجلس الوزراء في إنتظار البتّ به وفتح باب الترشيح للمتبارين، مما يؤدي الى ربح هؤلاء الشباب والشابات ومنع هجرتهم إلى الخارج.

على المستوى التقني، وبسعي من مجلس إدارة المؤسسة، وكذلك بدعمٍ من نواب زحلة، إستطعنا الحصول على قرار مجلس الوزراء في 2007/10/19 الذي كلّف مجلس الإنماء والإعمار تأمين تمويل وتنفيذ مشروع مدّ شبكة توزيع مياه الشفة في قضاء زحلة. يشمل هذا القرار مدّ شبكة جديدة وإيجاد التمويل اللازم لها. مشروع بعلبك شارف الإنتهاء وأصبح في مراحل تنفيذه الأخيرة. والبقاع الغربي يجري تذييمه. ولم يعد أمامنا سوى قضاء زحلة في آخر المطاف. أنفق على مشروع بعلبك حوالي 80 مليون دولار، وعلى البقاع الغربي ما بين 60-70 مليوناً، وسيكّف مشروع زحلة ما بين 60-80 مليون دولار.

تؤمن مصادر التمويل على مستوى الدولة. مشكلتنا كمؤسسة ان الأوضاع المالية والإقتصادية الإجتماعية لأهالي البقاع تُمثل إحدى العوائق التي تمنع إعتبار مؤسستنا مستقلة وقادرة على تأمين التوازن المالي ما بين مصاريفها وجباياتها. حين نعرف ان كلفة متر المياه في السنة لإيصاله إلى المواطن تزيد عن 400,000 ليرة، نُدرك لماذا ترددنا كثيراً في رفع إشتراك المتر الواحد إلى 200,000 ألف ليرة. بالتالي، لا أمل للمؤسسة في الوقت الراهن في موازنة مصاريفها مع المداخيل. مما يضطر الحكومات أن تُبقي على سياسة الدعم لهذه السلعة الحياتية الضرورية للمواطنين، إذ هي ليست من الكماليات حتى إذا إمتنع أحد المواطنين عن الدفع نقطعها عنه.

لا يمكننا قطع المياه عن أي منزل. ما ذنب الأولاد وعائلة الشخص الذي يحجم عن الدفع؟ أي إنسان يمكنه أن يعيش دون كهرباء أو هاتف، لكن يستحيل عليه أن يعيش دون مياه! حيوية هذه السلعة تمنعنا ان نتصرّف في طريقة تجارية، أو اللجوء إلى وسائل الإكراه، وتالياً لا سبيل أمامنا سوى **توعية المواطنين للحفاظ على المياه وعدم إهدارها وحمايتها من التلوث.**

من هذا المنطلق، لدى تأسيس مؤسسة مياه البقاع وبداية عهد مجلس الإدارة، ضُمت إليها المصالح الثلاث في البقاع وهي: بعلبك، البقاع الغربي، وزحلة. ورثنا تبعاً لذلك ما يزيد عن 23-25 مليار ليرة ديوناً بين أموال عائدة للموظفين وأخرى للضمان الإجتماعي ومؤسسة الكهرباء. لم تبدأ المؤسسة من الصفر، ولو بدأت كذلك لكان بإمكانها العمل براحة أكبر. اليوم زادت الديون، خاصةً ان ضخ المياه من آبار تقع على عمق 400-500 متراً هي عملية ذات كلفة عالية. ولا يمكننا ان نقول لسكان قرية مؤلفة من 40-50 مواطن ان كلفة الواحد منهم تصل إلى 3 ملايين ليرة سنوياً لتأمين مياه الشرب. يقتضي على المؤسسة ان تتحمّل ذلك بانتظار ان توضع حلول جذرية.

في البقاع الغربي مثلاً، ورثنا عدداً لا يُستهان به من الآبار حيث كل قرية كانت حفرت بئراً خاصاً بها. هذا النمط من التشغيل مُكلف جداً لأنه يُفترض ان يكون بئر واحد يوزع المياه على عددٍ من القرى. لدينا اليوم مشاريع لتجاوز هذا الواقع وتطبيق حلول علمية تُخفض الكلفة. في بعلبك يجري اليوم تركيب عدادات، والبقاع الغربي واصل حتماً إلى تركيب عدادات في المرحلة المقبلة. وهكذا تدفع العائلة ما تستهلكه من المياه، ومن يحتاج إلى كميات أكبر عليه أن يدفع أكثر.

على مستوى زحلة، قد عانى مجلس إدارة المؤسسة للتأكيد على ان هذه المدينة قادمة على كارثة مائية إذا إستمرت أوضاع المياه على حالها.

1

حالة حرم ينابيع مياه البردوني

أثار موضوع حرم ينابيع مياه البردوني إهتمام الصحافة المحلية التي أفردت له مساحات وتحقيقات متلاحقة. من جهتنا، حاولنا في المؤسسة منذ البداية مدّ 800 متراً من قساطل البلاستيك لاسترجار المياه من النبع وصولاً إلى محطة التكرير. فوجئنا لدى إنجاز المشروع بمجهولين يقدمون على إتلاف هذه القساطل بواسطة أضرام النيران وإحراقها عمداً.

مقابل هذا العمل التخريبي، برزت مبادرة يتيمة من أحد معامل تعبئة المياه حيث تبرّع صاحب معمل مياه "الريم" هبة إلى المؤسسة للقيام بتنظيف حرم ينابيع البردوني الملاصق لمعمله كونه كان يتأذى من وجود الأوساخ قرب المعمل. إتخذ مجلس إدارة مؤسسة مياه البقاع قراراً بقبول هذه الهبة، خاصةً وأنه كان يرتفع داخل الحرم مبنى يستعمل مسمكاً ومطعماً لإيواء عددٍ من العمّال الأجانب، فقررنا إزالته لأنه لم يكن بإمكاننا ردع هؤلاء العمّال عن المبيت في هذا المبنى، وكانت المطاعم المشغّلة لهؤلاء العمّال مطمئنة إلى مكان إيوائهم هذا كونه واقع خارج بلديتي قاع الريم وحزرتا. لكن ما إن بدأ العمل حتى فوجئ بحضور شرطة بلدية حزرتا التي أوقفته عن العمل ونظمت محضر ضبط مع غرامة بحق شركة "الريم".

ثم وجّهت بلدية حزرتا كتاباً إلى محافظ البقاع تعترض فيه على تنظيف حرم ينابيع البردوني، وتطالب الجهات المهتمة بالتنظيف بوجوب الحصول على ترخيص للقيام بهذه العملية. صدرت احتجاجات من قاع الريم وحزرتا على تنظيف الحرم، علماً بأن قسماً من الحرم يقع في أراضي بلدة حزرتا والقسم الآخر في بلدة قاع الريم، ويفصل النهر بين البلديتين.

استتبع المحافظ الوقف الميداني لشرطة حزرتا لأعمال التنظيف بقرار متشدد قضى أيضاً بوقف أعمال تنظيف الحرم إنسجاماً مع البلدية. لكن المؤسسة أرسلت إلى المحافظ بكتاب تبلغه فيه بأن الموضوع يدخل في صلاحيات المؤسسة وإختصاصاتها، ولديها قوانين ومراسيم ومسؤوليات تجيز لها وضع النصوص والقيام بجميع الأعمال والتدابير التي تمنع تلوث المياه من دون العودة إلى أحد، وأن كل أعمال أو نصوص مخالفة تعتبر لاغية. في مرحلة لاحقة عاد المحافظ عن قراره السابق واعتبره كأنه لم يكن، إلا أنه طلب من المؤسسة مراجعة بلدية حزرتا.

إجتمعت شخصياً مع رئيس بلدية زحلة-معلقة المهندس أسعد زغيب حيث شرحت له المشكلة. تحدثنا عن الحلول وإمكانية مفاتحته المحافظ بالموضوع لأنه يتعلق بالمياه التي تشربها مدينة زحلة. جاءنا جواب من

المحافظ عبر المهندس زغيب طالباً أن نتقدم كمؤسسة بتصاريح من بلديتي حرزتا وقاع الريم. هكذا فعلنا عبر المحافظ، لكن جاءنا الرفض من البلديتين، وكل رفض بُني على حجة مختلفة. قاع الريم أفادت أنه ممنوع علينا القيام بأي عمل داخل الحرم قبل أن ننجز مشروع تجميع الينابيع وقيامنا بتأمين طرق بديلة عن الطريق التي عبّدتها بلدية قاع الريم كي تصل إلى مشروع تعبئة المياه والتي تمرّ في عقارات خاصة مستملكة داخل الحرم. دورها أفادت بلدية حرزتا أنها سبق أن تقدمت بطلبات كي تقوم هي بنفسها بأعمال التنظيف واتهمت المؤسسة بأنها لم تردّ على طلباتها. في النهاية تبين أن لا أحد يريد أن ننظف الحرم!

عندما بدأنا أعمال الهدم، قمنا بتجميع الحفر الصحية التي كانت موجودة في المسكة مع نتاجها على أساس كنا نريد نقلها وكانت تجمّعت فيما كنا نقوم بهدم المبنى المخالف. يومها نبّهنا المحافظ في كتابنا أنه في حال قدوم فصل الشتاء وهطول الأمطار سيتسرّب التلوث إلى الخزان الجوفي ويُعرضه للخطر. بالتالي منذ شتاء 2007 لغاية اليوم، المياه التي تصل إلى محطة التكرير هي ملوثة ونقوم بمعالجتها. وشركة البردوني تعبئ المياه المعدنية من المصدر نفسه، وقامت وزارة الإقتصاد بالتخلّص من شحنة مياه في قبرص بعد رفض دخولها إلى السوق الأوروبية. رغم كل ذلك لم نتمكن لتاريخ اليوم من تنظيف الحرم!

عندما ثبتّ عجزنا عن التنظيف كلّفنا أحد المحامين وأوكلنا إليه المستندات ومتابعة الموضوع قضائياً بعدما استفدنا كل الطرق الإدارية ولم نصل إلى نتيجة، علماً أن المحافظ كان صريحاً معنا بأنه لدى إمتناع بلديتي حرزتا وقاع الريم عن منحنا التراخيص للتنظيف فإنه سيعطينا إياها هو. ما زلنا منذ سنة وأربعة أشهر لتاريخ اليوم ولم نتمكن من أخذ الموافقة.

2

وحدة "وطنية" في مقاومة أعمال التنظيف

إستنتجنا أن هناك **ضغوط حول الموضوع**، خاصة وأن الإعتراض على مدّ قساطل الـ 800 متراً جاء في ما يشبه وحدة وطنية مربية! لدينا مستند إعتراض وقعت عليه كل الأطراف والأحزاب المسيحية والإسلامية بما فيها المختلفة، من دون إستثناء. توحدت تيارات سياسية ودينية في رفض مدّ 800 متراً من القساطل لاسترجار المياه إلى الأحياء السكنية!

تبين ان موقف احدى البلديات يستند إلى عداوة ومشاكل مزمنة بينها وبين شركة تعبئة المياه. الحرم اليوم بات في عهدة المحامي. الحفر الصحية ما تزال مكشوفة! كيف يمكن رسم إطار المعالجة؟ وأين نحن ذاهبون في موضوع الدعوى؟

أولاً: كشف المسؤول عن حرق 800 متراً من القساطل المخصصة لتغذية زحلة بالمياه.

ثانياً: هناك العديد من القساطل التي تستجر المياه إلى أماكن مجهولة، وهذا ما يوصف قانوناً بأنه سرقة للمياه حيث في المنطقة عدد من المعامل التي تجرّ المياه إليها. وبين هذه القساطل هناك عدد منها نجعل الأمكنة التي تصب فيها. إتخذ قرار في المؤسسة بإزالتها. طلبنا من الوزارة المساعدة، فأجابت أنها لا تستطيع رفع التعديات دون مؤازرة أمنية تسمح لها بالإضافة إلى ذلك القيام أيضاً بالكشف عن الآبار الأورتوازية المخالفة في حرم النبع ومجرى البردوني، لأنه من حيث المبدأ ممنوع على أي كان ان يحفر بئراً ارتوازياً في حرم النهر.

مفرزة أمنية لمنع التعديات

سبق لرئيس بلدية زحلة ان طالب بتمركز مفرزة أمنية عند نقطة نبع البردوني لمنع التعديات. لا شك أن وجود سلطة حازمة بإمكانها حسم الموضوع وفرض تطبيق القانون على الجميع. وإلا فإن توزيع المياه يبقى خاضعاً لموازن قوى وتنامي الحساسيات.

هل تتجاوب الحكومة أو وزارة الداخلية مع طلب وضع مفرزة أمنية لحماية مصادر المياه من التعديات؟ لدي ثقة بوزير الداخلية، خاصةً أن الحمایات الأمنية هي مسؤولية وزارة الداخلية. إزالة التعديات والمخالفات تحتاج إلى سلطة. نحن نتخذ القرار، ولكن عندما تصل الأمور بنا إلى التعامل مع جهات تتصرف كالميليشيات من خلال وضع يدها على المياه والتعدي عليها، فإن الأمور لا تعود تسير في مجراها السليم. نراهن على صدور حكم عن القضاء يأمر بإزالة التعديات عن الحرم ونبع البردوني ثم تتولى قوى الأمن الداخلي تنفيذ هذا الحكم بإقفال الآبار الأورتوازية غير المرخصة، وإبراز قانونية التراخيص للمرخص منها، وتطبيق القانون بحذافيره. عندما لا تتمكن إدارياً من تنفيذ القانون، على الأقل قضائياً عليك أن تأخذ حكماً من المحكمة يعيد الحقوق إلى نصابها حفاظاً على صحة المواطنين ومصالحهم خصوصاً في مسألة حيوية بهذا المستوى.

هناك معلومات أن رجال الدرك قاموا قبل نحو عشر سنوات بإقفال بئرين بعد ان تبين أنهما أصبحا ملوثين جداً بسبب وجود أحد المعامل في المنطقة، وهما يقعان تحته. لا أحد طالب أو يُطالب بإزالة مصادر التلوث، بل كل ما نسمعه هو تنبيه بعدم سحب المياه من هذين البئرين أو النبعين.

وضع اليد بالقوة على المياه

في مثل هذا الواقع من المصالح المتعارضة حيث أناس تضع أيديها بالقوة على المياه، بينما لكل المواطنين الحق في أن يحصلوا على المياه ضمن شروط تنظيم وتوزيع هذه السلعة، ما الحل؟ اليوم يجري تطبيق شريعة الغاب. فمن يضع يده على المياه يتحرك إنطلاقاً من إدعائه القائل بأن "المياه لا تمرّ على عطشان"! وأنه لن يترك المياه تمرّ إذا لم يشبع منها! إبن احدى البلديات إذا لم يروي بستانه ولم يُشغل معمله ولم تقض المياه عنه لن يدعها تمر، هذا إن سلّمنا بتركه على غارب حريته ومزاجيته. تبدو المسألة طبيعية! كل إنسان لو كان في موقعه لتصرّف في شكل مماثل. لكن أين دور المؤسسات العامة في تأمين العدالة ووضع سُلم أولويات؟

هل يُعقل أن تصل المياه إلى أشخاص ساعة واحدة كل يومين، وآخرين لديهم فائض من عدة إنشات تجري هدراً على الأرض 24 ساعة على 24؟ أين وظيفة السلطة في مثل هذا الواقع؟ أليس دورها في إيجاد عدالة وتوازن بين الإثنين؟ بالطبع لن نلغ أولويات وحاجات الأشخاص والأراضي في محيط الينابيع، ولكن لا يمكن أن نترك الناس يتعرّضون لمزيد من الخفض في ما يحصلون عليه من حاجاتهم المائية، بل يقتضي تطبيق قواعد العدالة والمساواة والأولويات بالنسبة للحاجات.

كيف يمكن ترتيب الأولويات والحاجات؟ تأتي مياه الشرب في المرتبة الأولى، ثم الحاجات المنزلية، وفي مرحلة لاحقة لدينا قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة. لا أولوية على حاجة الإنسان إلى المياه. أما سائر المجالات فلها أولويات ونسب، وحقوق في المياه. مثلاً بلدة سعدنايل لها حق، والكرك أيضاً، وحوش الأمراء والمعلقة وزحلة. كل هذه البلديات لها حقوق في المياه.

قبل مدة ورد كتاب إلى المحافظة من رئيس بلدية سعدنايل يطالب بحصة بلده من المياه. وهناك مرسوم قديم يحدد حقوق البلديات بـ 80% من المياه توزع بين زحلة وحوش الأمراء وسعدنايل. أُحيل الكتاب إلى بلدية زحلة التي ردّ رئيسها بأن لرئيس بلدية سعدنايل الحق في المطالبة بحقوق البلدة من المياه. وأضاف قائلاً: "لكن نحتاج أولاً إلى الحصول على المياه في زحلة لكي نوزعها تالياً". إذا لم تتأمن المياه عبثاً الحديث عن حقوق وتوزيع على البلديات ما دامت المياه تتعرض للسرقة. وجاء في ردّه أيضاً أن هناك مؤسسة لمياه النباع معنية بالموضوع طالباً التفضّل بالسماح لها بأن تقوم بدورها وتتحمّل مسؤولياتها.

إذا أردنا توزيع المياه وفق حصة محددة لكل بلدة، نحتاج إلى قوانين ومراسيم. من المهم هو إيجاد عدالة في التوزيع بين هذه البلديات بحيث لا تأخذ بعضها 24 ساعة وأخرى لا تصلها المياه ساعة واحدة. اليوم حررتنا وقاع الريم تشريان ما دام هناك تيار كهربائي في الخطوط. لديهم محطة كهرباء، وما دام هناك تيار يستمر ضخ المياه إلى هاتين البلديتين، عدا القساطل التي تسحب المياه إلى المؤسسات والمعامل والعقارات والأراضي والجنائن.

حلول عادلة من خلال رأي عام محلي ضاغط

هل تتوفر خطة إعلامية نحو الأهالي لإقناعهم بحلول عادلة لهذه المشكلة؟ إذا اردنا توضيح هذه الأمور لعامة الناس، وأن نتحدث معهم بصراحة، يمكن أن يحصل نزاع أكبر بين أهالي زحلة وجوارها وبين أهالي قاع الريم وحزرتا. لذلك نتساءل دائماً كم لدينا مصلحة أن نخلق رأياً عاماً لمعالجة هذا الموضوع على المستوى الشعبي. لا مصلحة لنا في حصول تعبئة شعبية نزاعية لأن ذلك يخلق مشكلة أكبر خاصةً عندما يعرف الزحليون أن الأهالي قرب الينابيع يسرقون المياه.

تطبيق القانون لا يجب أن يكون مسألة رضائية. عندما كنت أتابع شخصياً موضوع تنظيف الحرم، إتهمني رئيس بلدية في شكوى تقدم بها أمام المحافظ بأني أقوم بملاحقة الموضوع من منطلق مصالح الشخصية. لا مصلحة لي سوى أنني مكلف من المؤسسة. ولكن يقتضي أن نعرف إلى أي حد هناك إستعداد لإطلاق تهم وصولاً إلى تحييد المعنيين.

كيف يمكن للناس أن تدعم خطوة تحمل دعماً أو ضغطاً لتنظيم توزيع المياه كي لا تبقى المسألة محصورة في مجلس إدارة المؤسسة أو البلديات؟ وهل من خطة تحرك؟ علينا تحريك الناس. كنت أعددت مشروع بيان موجهاً إلى المواطنين لتوضيح المشكلة. لكن عدت وأوقفته لأننا لا نريد تأليب الناس ضد بعضها البعض.

من أهم المشكلات التي نعانيها كمؤسسة إذا شاءت اليوم أن تطالب مجلس الإنماء والإعمار بتنفيذ مشروع يزيد كمية المياه التي تحصل عليها زحلة لأنها الأكثر معاناة، اننا قد نصطدم بقوة أمر واقع ما زالت متقلته منذ ذلك الزمن الرديء، ولا أحد يأتي لإفهامها أن مرحلة التدهور إنتهت. قد لا يلبي مجلس الإنماء والإعمار الطلب لأنه قد يقول أنه عجز عن مدّ 800 متراً، فماذا بإمكانه أن يفعل إذا؟ علماً بأن المتعهد لم يدع ضد أحد. يُرجح في هذه الحالة ان يكون قبض ثمن القساطل التي أحرقت. ومن الصعب أن توجد أسباب أخرى. حتى السلطة لم تتمكن من تحريكها عبر المحافظ الذي يُمثل السلطة المركزية، ولم نتمكن من الوصول إلى نتيجة. لذلك لجأنا إلى القضاء. إنها مشكلة فعلية. هناك تقصير فاضح في تطبيق القوانين.

نحتاج إلى مسؤولين على مستوى السلطة السياسية يتخذون قرارات من دون أن يأخذوا في حساباتهم الأصوات الانتخابية والمصالح الخاصة والإمكانات المالية لكل شخص يتعاطون معه وكذلك الى رأي عام محلي ضاغط. أن نهرأ مثل البردوني ممنوع أن يُنشئ أحد معملاً على ضفافه!

دفاع الإعلام عن حقوق المواطن الاقتصادية الإجتماعية اليومية

طوني عطاالله¹

كيف يدافع الإعلام في لبنان اليوم عن حقوق المواطنين الاقتصادية الإجتماعية؟ وهل يساهم في نشر ثقافة الحقوق والتمكين الديمقراطي حولها والبلوغية إليها؟ هل يتولى الإعلاميون التعريف بالحقوق الاقتصادية الإجتماعية، وبالمظالم المتعلقة بها، وبالتطبيقات والإنجازات الإيجابية من قبل الإدارات العامة والهيئات المهنية والنقابية؟

تظهر الوقائع الميدانية أن هذه الحقوق بقدر ما هي مرتبطة بالكرامة الإنسانية وتكافؤ الفرص والسلم الإجتماعي، هي بنفس القدر وأكثر عرضة للاستغلال في التنافس السياسي، من قبل متلاعبين يهدفون إلى إحداث تعبئة نزاعية في المجتمع والشارع. وفي شكل مخالف لطبيعتها باعتبارها حقوقاً مطلقة لا طائفة لها ولا دين، ولا علاقة لها بأي نزاع بين سياسيين لأنها متصلة بقضايا حياتية يومية مشروعة للمواطنين مثل الـ 4 م: مسكن، مدرسة، مستشفى، مستهلك. من حق التلميذ أن يتعلم في مدرسة رسمية، ومن حق المريض الحصول على العلاج في المستشفى الحكومي، والمستهلك شراء مواد صالحة وصحية... هذه حقوق تتطلب فصلها عن صراع زعامات.

هل الإعلام النقابي في لبنان اليوم هو فعلاً تعبير عن تحركات مطلبية هادفة إلى تعزيز حقوق الناس وتحسين أوضاعهم المعيشية ونوعية الحياة في المجتمع ككل؟ وهل هو وسيلة تحرر للناس، تدافع عن حقوقهم، وتضمن وحدة لبنان وتصون السلم الأهلي، أم مجرد صاعق لتفجير فتنة؟ يُذكرنا التاريخ اللبناني بالعديد من المطالب التي جرى إستغلالها داخلياً وخارجياً وأدت الى نتائج كارثية.

لم يسبق ان قام الإختصاصيون في الإعلام والعلوم الاجتماعية والسياسية بمقاربة النزاعات في مجتمعات متنوعة مثل لبنان من الناحية التقنية (Polémologie pratique)، خاصة في سبل توليد عراك بين سياسيين وزج المطالب والقضايا الحياتية اليومية في صراع على نفوذ. إنها قضية مهمة وغير مدروسة لاستكشاف تقنيات استغلال التباينات والتحريض التي يعممها محترفو فتن، وترتبط بأخلاقيات مهنة الإعلام وبناء المواطنة الإعلامية والحقوقية. نعرف غالباً كيف تبدأ النزاعات، لكن لا أحد يعرف أين تنتهي. نتوقف عند عدة حالات.

1

حالات في الاعلام الاقتصادي الاجتماعي

¹. استاذ محاضر في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية-الجامعة اللبنانية.

باحث في برنامج "مرصد الحقوق الاقتصادية الإجتماعية في لبنان" في المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم.

1. **إعلام نقابي تعبوي ودوره في أحداث 7 أيار 2008 وضرب حقوق العمال:** ظهرت موجة من الإعلام النقابي هو أشبه بالإعلام التعبوي بهدف حشد جماهير للتظاهر وطرح مطالب معيشية. يُستخلص من حرب الايام الستة بين 7 و12 أيار 2008 التي إندلعت في اليوم المقرر للإضراب، وذهب ضحيتها أكثر من 65 مواطناً، ووضعت لبنان على شفير حرب داخلية، الأسباب التي تُشعل فتن وحروب داخلية أو أهلية. ويتبين أن المطالب النقابية جاء تأثيرها ضعيفاً على نتائج الأزمة، أو بالحري لم يكن لها بتاتاً تأثير على التسوية النهائية.

يقود هذا إلى الإستنتاج بأن حقوق العمال التي رفع لواءها نقابيون من خلال إعلان الإضراب والتظاهر لرفع الحد الأدنى للأجور إلى 960,000 ليرة²، لم يرصد لتلك الحقوق أي أثر أو نتيجة سواءً في إتفاق الدوحة أو في ما سبقه في "إعلان الفينيسيا"³ حيث إختزلت الأزمة بمسألتين: العودة عن إقالة رئيس جهاز أمن ، ووقف قطع شبكة اتصالات! تحولت حقوق العمال إلى ضحية وسط أزمات سياسية داخلية وإقليمية. وما حصل هو استغلال لمسألة العمال كوقود لفتنة وليس لتحسين وضع العمال والمحرومين. فالموقع الوسيط الذي تحتله عادةً نقابات العمال والنقابات المهنية لم يسلم من التجاذبات تحول تالياً العمل النقابي إلى واجهة، وليس تعبيراً عن حقوق المواطنين من كافة الاتجاهات. الخاسر الوحيد في ذلك كله هو المواطن اللبناني.

2. **إستغلال قضايا مطلبية في حركة الصيادين في صيدا:** إنطلقت تظاهرة شعبية مطلبية في صيدا يوم 1975/2/26 تأييداً للصيادين ضد شركة "بروتيين" لصيد الأسماك⁴. كان يسود الاعتقاد أن هذه الشركة قد تؤثر على معيشة الصيادين. تحولت التظاهرة الى مأساة ذهب ضحيتها عريف في الجيش ومواطن فلسطيني وسقط فيها سبعة جرحى بينهم النائب السابق معروف سعد الذي توفي بعد أيام على إصابته. قلة من اللبنانيين يعرفون ان حادثة صيدا المطلبية هذه في شباط 1975، وأريد أن تكون ممارسة سلمية لحق التعبير، تُشكل البداية الفعلية للحروب في لبنان بين 1975-1990، وهي، بالإضافة إلى أحداث أخرى، كانت إحدى حلقات التقجير التي هيأت المناخ في البلاد لحادثة بوسطة عين الرمانة في 13 نيسان 1975 ولحرب دامت 15 سنة وانتهت بإتفاق الطائف.

3. **حركة الفلاحين المطلبية في كسروان والجبل:** إنطلقت في ربيع 1858 وأفضت إلى إضطراب الأمن في خريف تلك السنة، فتحولت إلى عصيان وثوراة الفلاحين في كانون الثاني 1859. جرّت الحالة إلى وقائع إرتكبت فيها فظاعات بتأييد ودعم من قوى خارجية. وما لبثت الحركة لدى محاولاتها التمدد إلى المناطق الدرزية أن إتخذت صبغة طائفية في النصف الثاني من 1859 ممهدة الطريق لفتنة 1860 التي

². الصحف اللبنانية الصادرة في الأسبوع الأول من أيار 2008.

³. رئيس الوزراء القطري أعلن نص الاتفاق من "فينيسيا"، الصحف اللبنانية، 2008/5/15.

⁴. طوني عطاالله، نزاعات الداخل وحروب الخارج (بناء ثقافة المناعة في المجتمع اللبناني: 1975-2007)، منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، المكتبة الشرقية، بيروت، 2007، 601 ص، ص 174.

حصدت أكثر من 10,000 آلاف قتيل وما نجم عنها من إقرار ممثلي تركيا وبريطانيا وفرنسا وروسيا والنمسا وبروسيا "النظام الأساسي" لحكم المتصرفية في لبنان⁵. وغابت عنه حقوق الفلاحين. يُستنتج ان المطالب والقضايا التي يندلع من أجلها العنف لا يكون لها علاقة بالتسوية أو النتائج النهائية للأزمة. هذا يضع الجهات التي كانت في أساس الإضراب امام سؤال هام: أين حقوق العمّال التي إرتفع لواءها من خلال الإضراب والتظاهر من الحلول الموضوعة للأزمة؟

4. دور الصحافة الرصينة في إلغاء المرسوم 1943 سنة 1971: لا ينقص التاريخ اللبناني شواهد وحالات على رصانة الحركات المطالبة والعمل والإعلام النقابي خاصةً لجهة الإبقاء على السياق المهني الصرف بعيداً عن المداخلات السياسية. المرسوم 1943 الصادر عام 1971 والذي رفع من نسب الرسوم والضرائب أدى إلى إنتفاضة نقابية وشعبية، وهو يشكّل حالة نموذجية في العمل والتواصل النقابي الهادف وممارسة وسائل التأثير السلمي، بحيث اضطرت الحكومة إلى العودة عنه تحت ضغط الرأي العام الإقتصادي الإجتماعي الذي حرّكته الصحافة⁶. انتظم التحرك في تظاهرات وإقفال عام في البلاد حتى لحظة سقوط المرسوم من دون أن تصل الأمور إلى فتنة حيث بقيت الحركة المطالبة آنذاك في سياقها المهني الصرف.

2

الاعلام حول حقوق المستهلك

بالإنتقال من حقوق العمّال إلى حقوق المستهلكين، يُطرح السؤال: أين هو موقع حقوق المستهلك في الإعلام اللبناني وفي العمل النقابي ونشاط جمعيات حماية المستهلكين؟ في الطريق إلى عمّان (الأردن) حيث كنت مشاركاً في ورشة عمل لتقديم عرض حول "كيفية القيام بقراءة مختلفة للصحافة اليومية من منظور حقوق الإنسان"، حملت أعداداً من الصحف اللبنانية الصادرة في 2007/11/16. قمت بتصفحها بهدف تقديم أمثلة نموذجية مستخرجة من الواقع اليومي المعاش. لم أفاجأ بأن الصحف اللبنانية تناولت أخبار إرتفاع أسعار المحروقات في لبنان وأفردت لها مساحات، كظاهرة مرتبطة بأزمة إرتفاع أسعارها عالمياً. ونقلت النشاطات والتحركات النقابية في هذا الإطار بأدق تفاصيلها، ومنها التهديدات التي أطلقتها الملوحة باللجوء إلى الإضراب وحرق الإطارات وإقفال الطرق. قام إعلاميون بعرض للوقائع والمواقف الصادرة عن نقابات العمّال والسائقين والتي تميّزت بمقاربتها موضوع

⁵. كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، الفصل الخامس: أعوام الفتنة (1808-1860)، دار النهار للنشر، الطبعة الرابعة، بيروت، 1978، ص 272، ص 110-143.

⁶. أنيس مسلّم، وسائل الإعلام بين الرأي العام والإرادة الشعبية، بيروت، التعاونية اللبنانية للتأليف والنشر، 1985، ص 417، ص 233-234.

زيادة الأسعار لا من منطلق حقوق المستهلكين، بل من زاوية إثارة الرأي العام وتخويله من تداعيات المشكلة وتحميل الحكومة مسؤولية الغلاء والضغط عليها من أجل خفض الفوري للأسعار!

يُعبّر هذا التسييس عن إفتقار لتقديم رؤية لمعالجة المشكلة، وهو ليس سوى سياسة تكتيكية، مشوبة بقصر النظر لا تتمتع بحد أدنى من الإستراتيجية. إرتفاع أسعار المحروقات مشكلة عالمية بسبب إنعكاساتها السلبية على معظم بلدان العالم، غير محصورة بلبنان، ويرافقها خلل في موازنات الأسر، وأعباء مالية لها إرتدادات على مختلف حاجات المواطنين ولإسيما أصحاب الدخل المحدود. حتى إعلاميين وقوعوا في الفخ ولم يتمكنوا من إيصال الرسالة إلى الناس. لم تنشر تحقيقات عن كلفة صفيحة المحروقات ونسبة الضريبة المستوفاة. لو تعممت هذه التحقيقات وتبيّن منها أن قيمة الضريبة مرتفعة، كان يمكن أن تُشكل إخراجاً للحكومة لإلغائها وخفض الأسعار.

في عمّان تصفّحت في اليوم نفسه بعض الصحف الأردنية، وأخذت منها قصاصات كأمثلة. البارز ان مشكلة إرتفاع الأسعار العالمية للمحروقات كانت هي الأخرى تمثل حيزاً هاماً من إهتمامات الصحافة الأردنية التي تناولتها في شكل مهني، لا من منطلقات النظام والحكومة والحفاظ عليهما أو لا. بل كان المنطلق حقوق المستهلكين وعرض تحقيقات إعلامية حول تركيبة أسعار صفيحة المحروقات وإبراز سعرها الأصلي والأرباح المحققة ونسبة الضريبة الحكومية المفروضة وما شابه، مما يعني البحث في أساس المشكلة لمعرفة قابلية السعر للخفض، وهامش الضغط على ميزانية أصحاب الدخل المحدود، وإمكانية إعتداد سياسة تقشف وتوفير في إستخدام الطاقة، مما يفتح مجالاً لنقاش عام. علماً بأن كشف السعر الأساسي ونسبة الأرباح والضرائب والرسوم، تُشكل المدخل الطبيعي للضغط على الحكومة وخفض الأسعار.

عرض إعلاميون اردنيون مختلف جوانب المشكلة. من الحلول التي عرضتها الصحافة، للتحفيف من آثار رفع الأسعار، البحث في إطلاق الحكومة شبكة للأمان الإجتماعي بعد تحرير الأسعار لتوجيه الدعم لمستحقيه من أصحاب الدخل المتدني، فضلاً عن إستخدام بطاقات مغنطة تمكن المواطنين المشمولين بغطائها من الحصول على المحروقات بأسعار مدعومة. وأقترح تنظيم إستهلاك هذه المادة أثناء الشتاء بشكل يتناسب مع مصاريف الحياة الأخرى بهدف تخفيف العبء المادي الذي ترتبه زيادة أسعار المحروقات على المواطنين.

طُرحت بدائل عدة أخرى لتفادي إرتفاع إستهلاك المحروقات: إستخدام مخلفات الزيتون "الجفت" للتدفئة، الإعتداد على الطاقة الشمسية، فتح المصارف "قروض ديزل" للأفراد يتم سددها في فصل الصيف، مراجعة ميزانية الأفراد والعائلات⁷. وعرض التلفزيون الأردني فكرة إحكام وضع عوازل لضبط الحرارة في المساكن والمؤسسات، مما يؤدي إلى تحقيق وفر في إستهلاك المحروقات للتدفئة.

⁷. صحيفة الغد الأردنية، 2007/11/16، ص 1.

أما في لبنان فطرحت المشكلة في شكل تسييس وتحريض، من دون عرض مختلف جوانب الموضوع! كأنه لا يوجد حل سوى باللجوء إلى الإضراب ومحاصرة الحكومة، ولست هنا في معرض دفاع. تصدّرت الصحف اللبنانية أخبار الإحتجاجات وإستتكار النقابات رفع أسعار المحروقات، وتحركات السائقين للمطالبة بخفض سعر الصفيحة، وتنظيم إعتصامات لأصحاب وسائقي سيارات النقل العمومية، والتلويح بالإضراب، والتحذير من موجة غلاء...

غلبت على بعض التحقيقات حول الموضوع ذهنية "النق" والتشكي والتذمر والخوف من أن يصيب الغلاء إشتراكات الكهرباء وأسعار المؤدّات وزيادة أسعار المواد الغذائية... لم تُطرح معالجات على الطريقة الأردنية، بل جاءت معالجة الموضوع بالتخويف والتبرّم والشحن والضغط. يقول رئيس نقابة فاعلة أحببت تمرير مشروع قانون عام 2004: "هناك الكثير من وسائل الضغط والتأثير لأن الإعتصامات لا تنفع"⁸. المشكلة الكبرى أن تسعى لإقناع بعض الإعلاميين اللبنانيين بهذه الوقائع. من الأسهل على الجمل أن يدخل في خرم أبرة عوض أن تقنع هذا البعض بالحاجة إلى تحسين نوعية التحقيقات، خاصة إذا ساد إعتقاد خاطئ بأنك ترمي من وراء ذلك إلى الذم بالإعلام اللبناني، وهو إعلام له تاريخ عريق وتضحيات كبرى وموقع رائد ومتميز في الشرق.

3

رصد الإعلام في لبنان حول الحقوق الإقتصادية الإجتماعية

قمنا برصد واقع الإعلام والإدارة العامة من خلال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة عامي 2007 و2008، فتبيّن لنا ما يلي:

1. التلفزة: الناس مغيبون عامة في المناظرات المتلفزة التي تأتي كتعبير عن تصارع مواقف بين رجال السياسة، لا تمت إلى القضايا اليومية الحياتية بصلة، ولا موقع بالتالي للحقوق الإقتصادية الإجتماعية في هذه المناظرات وحيث حلقة النقاش مع اصحاب المؤسسات في الوسط التجاري هي مجرد مناسبة سنوية. تردي الأوضاع المعيشية وتراجع الخدمات، لا تقيدها السجلات، بل ننتجتها واحدة ان الاستحقاقات المالية العامة يتحملها المواطنون من جيوبهم. المواطن اللبناني بصفته مستهلك، وجزء هذا التردي، يدفع بعض الفواتير مرتين: كهرباء الدولة والمولد، الهاتف الثابت والخلوي، مياه الشركة ومياه الصهريج... وغالباً ما تتركز بعض البرامج الإجتماعية في التلفزة على الرعاية الصحية والطبية، والمبادرات الخيرية، وهذه لا بأس بها، لكنها تندرج في إطار ذهنية رعاية لا ثقافة تنمية.

2. وسائل الإعلام المكتوبة: يعاني الإعلام المكتوب قصوراً في عرض نماذج إعلامية في كيفية الدفاع عن الحقوق الإقتصادية الإجتماعية. ما زال هذا الإعلام يغطي أخبار النقابات والهيئات المهنية التي

⁸. خلاصة أعمال برنامج مرصد التشريع في لبنان في كتاب: مرصد التشريع في لبنان: التواصل بين التشريع والمجتمع، الجزء 3، منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم، المكتبة الشرقية، بيروت، 2007، ص 384، ص 318.

تندرج في إطار النشاطية والوجاهة، لا النشاط الهادف إلى البلوغية إلى الحقوق. وتراجعت المساحات المخصصة للإعلام الإداري في وسائل إعلام مكتوبة.

يتناول الإعلام المكتوب بنوع خاص حقوق الإدارة في تحصيل ما يترتب لها في ذمة المواطنين المنتفعين من خدماتها. لكن لا تنشر حقوق المواطن في البلوغية إلى الخدمات العامة التي توفرها الإدارات. يتناول الإعلام الإداري، على سبيل المثال لا الحصر، نشر تعاميم حول ضبط دوام الموظفين في الإدارات والمؤسسات العامة⁹، ومهل تسديد أقساط المقترضين للمؤسسة العامة للإسكان في مواعيدها دون أي تأجيل أو تعديل¹⁰، وإعلان مؤسسة كهرباء لبنان عن أوقات قطع التيار الكهربائي بسبب الأعطال وأشغال الصيانة¹¹، وتذكير المديرية العامة لاستثمار وصيانة المواصلات السلكية واللاسلكية في وزارة الإتصالات بوضعها كشوفات المخابرات الهاتفية قيد التحصيل¹². ويتبين أن حقوق الإدارات، بخلاف حقوق المواطنين، هي مضمونة.

أما الصفحات الإقتصادية، فتصدر مواضيعها مقالات الإختصاصيين حول الأزمات الإقتصادية الكبرى في العالم، وصفقات بيع طائرات لشركات الطيران العالمية، وأخبار المصارف والإستثمارات الكبرى، التقارير حول التجارة الخارجية والمبادلات، وأخبار البورصة وأسعار العملات وأخبار أسواق المال ومعضلة الدين العام وحركة الرساميل والتحويلات وموجودات المركزي. ويندر وجود تحقيقات حول تأثير القضايا العامة مثل أوضاع الكهرباء والفساد والضرائب على حياة الناس ما خلا إستخدامها لتأجيج نزاع بين سياسيين.

يُشدد منسق الأبحاث في المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم ومنسق أعمال "مرصد الحقوق الإقتصادية الإجتماعية" الدكتور انطوان مسرة على ضعف الإهتمام بالحقوق الإقتصادية الإجتماعية في الإعلام ولدى الجمهور. ويقول: "عندما بلغ سعر صرف الدولار الأميركي ألفي ليرة لبنانية تصدّر مانشيت الصحف! هذه ليست فقط مسؤولية رؤساء التحرير"¹³. من واجب الإعلاميين خلق ثقافة جديدة في لبنان تبرز أهمية هذه الحقوق لتغيير ذهنية سائدة في لبنان والمنطقة العربية.

يُشار أيضاً، خلال مرحلة تشكيل الحكومة الحالية، إلى بروز مصطلحات إعلامية ملوثة لا معنى لها في المعجم السياسي أو الحقوقي، ومنها التمييز بين حقائب سيادية وأخرى خدمانية. هواجس معظم اللبنانيين اليوم حياتية معيشية فيما أولويات بعض السياسيين محاصصات وزارية بين حقائب سيادية وأخرى

⁹. السفير، 2007/3/15، ص 6.

¹⁰. السفير، 2007/3/16، ص 7.

¹¹. السفير، 2007/3/15، ص 7.

¹². السفير، 2007/3/6، ص 8.

¹³. انطوان مسرة (إشراف)، مرصد الحقوق الإقتصادية الإجتماعية: إعلام وبلوغية وتمكين في سبيل ديمقراطية قريبة من الناس، منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم، المكتبة الشرقية، بيروت، 2008، ص 528، ص 55.

خدماتية. أليست وزارة الإقتصاد والتجارة حقيبة سيادية كونها تنظم العلاقات التجارية بين لبنان والدول الأجنبية، إضافةً إلى رعايتها مصالح المستهلكين؟¹⁴.

من بين الإقتراحات للمتابعة المستقبلية في الإعلام المكتوب، اقتراح بإعادة إصدار ملحق "حقوق الناس" الذي كانت تعدّه جريدة "النهار".

3. الإعلام الإذاعي: في المقابل تتنامى برامج إذاعية تسعى إلى التخفيف من مشكلات الخدمات العامة ومساعدة المواطنين على إعادة الإعتبار للإعلام والثقافة الحقوقية المأزومين: من استشارات مجانية وتعريف بالحقوق وكتيبات تجيب على الاسئلة الأكثر شيوعاً حول حقوق المواطنين وواجباتهم. ويُذكر في هذا السياق برنامج "تحت القانون" الذي تبثه إذاعة "صوت لبنان" بإدارة السيدة روز زامل إنسجاماً مع روحية المادة 30 من قانون المرئي والمسموع 1994/382 التي تفرض على المؤسسات الإعلامية بث وتخصيص ساعة واحدة اسبوعياً للبرامج الوطنية.

الفراغ في تلبية الحقوق الإقتصادية الإجتماعية هو المنطلق لدور وسيط يقوم به "سفير" لصالح هموم الناس. تقدم برنامج شكاوى الناس التي تتلقى خلالها الإذاعات شكاوى المواطنين على الهواء مباشرة عبر الهاتف، صباح كل يوم، صورة عن أزمت يومية يعيشها المواطنون اللبنانيون. توفر هذه البرامج صورة موحدة عن اللبنانيين وعن وحدة اهدافهم المطالبية من خلال شكاوى الناس الإذاعية.

تتراوح الشكاوى بين حفرة في منطقة ما تؤدي إلى وقوع عدد من حوادث السير، إلى طوفان الماء نتيجة انكسار قسطل مياه أو تجمع مياه الأمطار دون صرف في منطقة أخرى. لكن القاسم المشترك الأكبر في الشكاوى هو الكهرباء. هذه البرامج تحمل رسالة واضحة بالإلتفات إلى هموم المواطنين أياً كانت درجة التجاذبات السياسية القائمة وحدتها.

4. نماذج إيجابية في الإعلام: من أبرز النماذج التي أمكن رصدها في السنتين الأخيرتين (2007-2008)، نذكر:

- برامج إذاعية في "صوت لبنان" هي "شكاوى الناس" و"المناطقية" و"تحت القانون": شكل برنامج "المناطقية" في إذاعة "صوت لبنان" - حلقة الأربعاء 2008/6/25 - الذي أعده مراسل الإذاعة في الشمال محمد الحسن تحقيقاً إعلامياً هو من أفضل التحقيقات التي تم تداولها في الإعلام. تحدث الحسن مع مواطنين طرابلسيين يعانون صعوبة الأوضاع المعيشية إقترحوا حلولاً هي أفضل من كل ما تناولته الصحافة المكتوبة. طالب المتكلمون بحملة توجيه وإرشاد من قبل إختصاصيين يساعدون الناس على مراجعة مداخلهم وإقتراح بدائل لإحتواء أزمة إرتفاع الأسعار ولاسيما المحروقات.

- حقوق المستهلك: حملة الخليوي لخفض كلفة التخابر في لبنان، "الأعلى في العالم"، وتأمين حقوق الخزينة وجباية الضرائب من قطاع الخليوي الذي يُحقق أرباحاً خيالية ولا يدفع شيئاً تقريباً للخزينة، ومطالبة وزير الإتصالات مروان حماده بوقف السوق السوداء في الإتصالات الدولية ومعاقبة المخالفين¹⁵.

¹⁴. سابين عويس، "هواجس اللبنانيين حياتية معيشية فيما أولويات السياسيين محاصصات وزارية"، النهار، 2008/6/30، ص 13.

- الحملة الإعلانية المتفزة لرفض المنتجات المقلدة والتصدي للغلاء تحت شعار "طالب بحقك" من تنظيم وزارة الإقتصاد وبالتعاون مع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية USAID ومؤسسات أخرى، تُشكل حالة نموذجية للإعلام الهادف إلى مساعدة المواطنين، خاصة المستهلكين، وتمكينهم من الدفاع عن حقوقهم الإقتصادية الإجتماعية (تموز - آب 2008).

- حول الحق في الصحة والضمان: إطلاق الحملة الوطنية الإعلانية الأولى لمحاربة الدواء المُقلد و/أو المزور تحت عنوان: الدواء المزور يقتل وبائعه هو قاتل: لافتات سوداء على طول الطريق تنبّه المواطنين وتحذّره من خطر الأدوية المزورة أو المقلدة. أطلق الحملة وزير الصحة الدكتور محمد جواد خليفة بالتعاون مع الإتحاد الدولي لنقابات الصيادلة الفرنكوفون ونقابة صيادلة لبنان ومنتدى الصيادلة بإقليم شرق المتوسط ومنظمة الصحة العالمية-لبنان. وأعلن الوزير خليفة أن وزارة الصحة طورت مصلحة الصيدلة وعززت قدرات التفتيش الصيدلي وجرى توظيف صيادلة للعمل في التفتيش¹⁶.

- نشر وزارة الصحة على موقعها الإلكتروني قائمة بالأدوية المجانية التي توفرها للمرضى المصابين بأورام سرطانية، وتعيد الوزارة النظر فيها دورياً¹⁷.

4

إستنتاجات حول فاعلية الإعلام

يُستخلص من مجمل البحث ان المواطنة الفاعلة هي عملية تثقيف على الحقوق يلعب الإعلام دوراً محورياً، حين تمارس المواطنة على مستويات إقتصادية إجتماعية يومية ومشروعة تساهم في خلق رأي عام إقتصادي إجتماعي يتخطى الإنقسامات السياسية والطائفية والإجتماعية. ويُستخلص تالياً التوجهات الآتية للمتابعة المستقبلية:

1. الإعلام المحلي: الحاجة إلى توجيه هذا الإعلام نحو القضايا الحياتية اليومية المشروعة للمواطنين، بخاصة نحو ال 4 م: مسكن، مدرسة، مستشفى، مستهلك، كحقوق مطلقة لا طائفة لها ولا زعامة ومع الحذر الدائم من إستيلاء سياسيين على هذه القضايا لتوظيفها في التعبئة السياسية ودون السعي للبلوغية الفعلية إلى هذه الحقوق.

2. إعتداد القاعدة الحقوقية في طرح المطالب: تكمن الحاجة إلى طرح القضايا الإقتصادية الإجتماعية من منطلق حقوقي حياتي جامع خارج الإصطفاف السياسي، مع التركيز على القاعدة الحقوقية في الإعلام الإقتصادي الإجتماعي حيث لكل قضية إطار حقوقي لإنظامها.

¹⁵. النهار، 2008/8/26، ص 14.

¹⁶. الديار، 2008/8/17، ص 16.

¹⁷. مقالة رئيسة "الجمعية اللبنانية للتنمية المحلية" الدكتورة ماري-كلود حلو سعادة: "رفقاً بمتسولي الأمراض السرطانية!، النهار، 2008/6/21، ص 8 "منبر".

3. **تغطية الخدمات العامة:** تساهم التغطية الإعلامية للخدمات التي تقدمها الإدارات العامة في الشؤون الاقتصادية الإجتماعية في البلوغية الفعلية إلى هذه الخدمات وفي تعزيز الوعي حول تأثيرها على نوعية حياة الناس.

4. **التخلص من ذهنية التشكي في الإعلام:** نبذ ذهنية "النق" والتذمر في الإعلام في ما يتعلق بالقضايا المعيشية والتشديد على الوسائل العملية في تحديد المسؤوليات والمراجعة وتلبية الحاجات. من واجب الإعلامي تخطي النقد للتقصي عن سبل المعالجة والدفاع عن الحق، وعدم إغفال المبادرات الإيجابية التي يقوم بها الأفراد والإدارات العامة والمؤسسات.

5. **الحاجة إلى رصد مبادرات:** لتكوين رؤية شمولية حول واقع الحقوق الاقتصادية الإجتماعية، لا يتطلب الأمر فقط رصد المظالم المتعلقة بها وتحديد المعالجات، بل أيضاً إستخراج المبادرات الناجحة التي تقوم بها المؤسسات النقابية والأهلية والإقتصادية والإدارات العامة من منطلقات حقوقية وتنموية وتعميمها.

حالة إغتراب اللبناني عن حقوقه الاقتصادية الإجتماعية تقديمات إجتماعية متوفرة ولكن دون تكافؤ فرص تمكين الناس للمطالبة بالحقوق الإجتماعية خارج التنافس السياسي

نظمت المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، بالتعاون مع جمعية الاعلاميين الاقتصاديين ومنتدى الشباب الاقتصادي والجمعية اللبنانية للعلوم السياسية، الندوة الخامسة لبرنامج: "مرصد الحقوق الاقتصادية الإجتماعية في لبنان" حول موضوع: "مقاومة حالة إغتراب اللبناني عن حقوقه الاقتصادية الإجتماعية اليومية" (2007-2010)، وذلك في قاعة محاضرات فندق ميريديان - كومودور، الحمراء.

شارك في الندوة حوالي 70 من الخبراء والباحثين حقوقيين واجتماعيين ونقابيين وفاعلين في قطاعات مهنية واطلاقية واجتماعية. والهدف المساهمة في خلق رأي عام اقتصادي اجتماعي في سياق حقوق حياتية ومعيشية يومية، بمعزل عن التنافس السياسي، ويؤثر ايجاباً على توسيع اطار العمل السياسي نحو الشأن العام الجامع المشترك.

يهدف البرنامج الى رصد واقع الحقوق الاقتصادية الاجتماعية في لبنان ونشر ثقافة الحقوق والتمكين الديمقراطي حولها والبلوغية اليها. ويشتمل البرنامج على ثلاثة محاور تشريعاً واعلاماً وادارة عامة. ركز المشاركون على الجوانب التشريعية لهذه الحقوق وعلى تعميم المعرفة بها: العمل، حماية المستهلك، الاجارات، القروض السكنية، تقديمات الضمان الاجتماعي... وبخاصة الـ 4م: مسكن، مدرسة، مستشفى، مستهلك. ودرسوا وحلوا الثغرات في هذه التشريعات والجوانب الايجابية التي هي غير معروفة أو غير مطبقة، أو مطبقة بشكل مخالف لمضمونها من قبل الادارة، أو هي غير مضمونة أو مضمونة من قبل القضاء ومن خلال مختلف وسائل المراجعة الادارية.

وزع على المشاركين خلال الندوة وثائق ومؤلفات صادرة عن المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم.

البلوغية والمساواة

شدد في الافتتاح الدكتور أنطوان مسرة منسق الأبحاث في المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم بأن "موضوع الندوة ليس الأوضاع الاقتصادية الإجتماعية عامة، ولا السياسات الاقتصادية الإجتماعية، بل بالأحرى الحقوق الاقتصادية الإجتماعية لناحية التعريف بها والبلوغية إليها والمساواة في هذه البلوغية وإطلاقيتها كحقوق أساسية دون تسييسها وبمعزل عن التنافس السياسي. ينطلق البرنامج من أن معيار فعالية السياسات الاقتصادية الإجتماعية ليس مجرد تناسقها وعلميتها وتقنياتها وتشريعاتها، بل مدى إنعكاسها واقعياً على نوعية حياة الناس بعدالة ومساواة ودون استنزاف وتمييز".

بدوره تحدث منسق الندوة المحامي ربيع قيس عن "الذرائع التي يتم اللجوء إليها غالباً ومنها الظروف السياسية الإقليمية للتهرب من إصلاح الحفرة في الشارع، أو مشاكل إنقطاع الكهرباء والمياه، وتهرب الصناديق الضامنة من إلتزاماتها، مما يجعل الحقوق الاقتصادية الإجتماعية للمواطنين تحل في مرتبة دنيا".

وعن جمعية الإعلاميين الإقتصاديين لفت الصحافي صباح رمضان بأن "موضوع مقاومة حالة إغتراب اللبناني عن حقوقه الإقتصادية الإجتماعية اليومية هو موضوع أساسي في المرحلة الصعبة التي تمرّ بها البلاد، وفي حياة المجتمع اللبناني. فمن منا لا يعاني من الغلاء، ومشاكل الإيجارات والقروض وتقديمات الضمان الإجتماعي وارتفاع أقساط المدارس وأجور الطبابة والدواء. وهذه مشكلات إنعكست سلباً على نوعية حياة الناس".

أدار الجلسة الأولى كريم المفتي من منتدى الشباب الإقتصادي وتحدث الدكتور روك مهنا المشرف على قسم الدراسات العليا في جامعة سيدة اللويزة ونائب رئيس الأكاديمية العالمية لإدارة الأعمال، شارحاً نتائج بحث إقتصادي أعدّه يحاول الإجابة على سؤال مفاده: "هل الإصلاح الإقتصادي باب للحل السياسي؟". وخلص إلى تقديم إقتراحات أبرزها: "إنشاء مناطق إقتصادية خاصة تساهم الدولة في توفير بناها التحتية كل قطاع (إعلام، معلوماتية، إتصالات، زراعة عضوية...)، تبسيط الإجراءات الإدارية، إعتداد مشاريع خصخصة شفافية ومشاركة المواطنين، تطبيق القانون المتعلق بوسيط الجمهورية لحل مشاكل مواطنين في علاقتهم مع الإدارات العامة...".

هل الإصلاح الإقتصادي باب للإصلاح السياسي؟ هذا السؤال أجاب عليه نسيب غبريل مدير وحدة الأبحاث والتحليل الإقتصادية في مجموعة بنك بيبيلوس مقدماً قراءة إقتصادية إجتماعية للوضع الحالي وكيفية المعالجة، وقال: "وضعت 21 دولة عربية الشؤون الإقتصادية في أولويات برامجها وتتخذ القرارات السياسية لخدمة هذه الأولويات. أما لبنان فحاول أن يحذو حذوها لغاية 2004، إلا أن تدهور الأوضاع بعد ذلك أعاد التنافس السياسي إلى مركز الصدارة. لكن إذا تحسن النمو الإقتصادي يمكن أن يصل لبنان إلى المركز الثاني والعشرين في معدلات الدول النامية، بينما هو اليوم في المرتبة الـ 118".

من جهته تحدث المحامي والاستاذ الجامعي الدكتور بول مرقص عن فاعلية قانون حماية المستهلك قائلاً: "ان المستهلكين في الغرب هم قوة مؤثرة بجد في السياسات العامة والعلاقات الخارجية، خلافاً للبنان والبلاد العربية حيث المستهلكون مجرد مستهلكي بضائع تجارية و مواد غذائية وخدمات مختلفة. لماذا كلبنايين لم نصبح قوة ضغط؟ لدينا كثير من النصوص المبعثرة حول حماية المستهلك مع قليل من التطبيق. ولدينا الكثير من سوء الفهم. تحويل المواطنين إلى مؤثرين وفاعلين في السياسات العامة الإقتصادية الإجتماعية هو أبعد من صدور مراسيم تطبيقية، بل هو عمل تربوي ومساءلة منذ الصغر".

في وزارتي التربية والصحة...

تحدثت في الجلسة الثانية مدير عام وزارة الصحة الدكتور وليد عمار شارحاً واقع القطاع الصحي وعلاقة المواطن بالإدارة. وشدد على "الحق بالصحة الذي يشمل الحق في العلاج وضمان الجودة. وهذا لا يقتصر على الاستشفاء بل اساساً على الرعاية الصحية الأولية والإكتشاف المبكر للمرض والعلاج بالأدوية الأساسية منعاً لتفاقمه وتقادياً لدخول المستشفى. والصحة تعني الوقاية بالدرجة الأولى". وتوقف في هذا المجال عند "التفويض والمحافظة على بيئة صحية. أن تغيير سلوكيات الأفراد من أهم العوامل المؤثرة على الصحة، كالإمتناع عن التدخين وممارسة الرياضة وتقادي المأكولات الغنية بالسكريات والدهنيات والأملاح وغيرها. وهذا يطرح السؤال حول مسؤولية المواطن أولاً. ومن ناحية أخرى للمواطن الحق في الضمان الصحي والأمان الصحي أي أن يحظى بتغطية صحية ترفع عنه مخاطرة عدم الحصول على العلاج عندما يحتاجه بسبب عدم توفر المال. وله الحق بالإنصاف وعدم التفرقة بين المواطنين لجهة توفير الخدمات الصحية ونوعيتها والمساهمة في تكاليفها".

وأضاف مدير عام وزارة الصحة الدكتور عمّار: "بذلت الوزارة جهداً للاستغناء عن الوسطاء الذين يسمون أنفسهم مندوبين لأحزاب أو طوائف أو شخصيات وحددت مستلزمات كل معاملة وشروط الاستفادة من التقديمات. إلا

أن أصحاب نفوذ يصرون على دورهم ويعتبرونه ضروري لمساعدة المواطن المسكين الذي تعود بدوره على الإتصال بزعيم أو رجل دين أو إصطحاب نائب ليساعده على تحصيل حقه من دولته! الوزارة والصناديق العامة تغطي تكاليف استشفاء المواطنين في المستشفيات الخاصة. وهذه المستشفيات التي تحمل أسماء الله وأنبيائه وقديسيه تقدم الخدمة للمواطن بإسم الطائفة، بينما تعيش على حساب الدولة ومؤسساتها ومعظم تمويلها من المال العام. عندما نقوم بإجراء إصلاحات تنهال علينا حملات إعلامية لإحباط الموظفين، وكثر من المتضررين يديرون ماكينة المسبات".

حول واقع القطاع التربوي وسبل المعالجة تحدثت الدكتورة ندى منيمنة مديرة مشروع الإنماء التربوي في وزارة التربية والتعليم العالي وشددت على الحاجة إلى "تفعيل دور المجتمع الأهلي والقيام بلوبي يساعد المواطن للوصول إلى حقوقه من خلال قنوات رسمية وكيفية يشعر ان الدولة هي دولته". وعرضت منيمنة مجموعة أرقام تظهر التحديات الأساسية في القطاع التربوي و"خاصة مشاكل التعليم الرسمي وتضخم عدد الاساتذة نسبة إلى عدد التلامذة. وهذا مؤشر خطير له دلالات تضخم غير صحية. بالإضافة إلى مشاكل التسرب المدرسي المرتبط بنوعية التعليم في المدرسة". وأوضحت أن "85 في المئة من موازنة الوزارة تذهب نحو أجور الاساتذة والمناظرين والمدراء، ولا موازنة للتطوير".

ضرورة التوجه الحقوقي

بدوره تحدث الممثل الإقليمي للمفوض السامي لحقوق الإنسان فاتح عزام حول المعايير الدولية في الحقوق الاقتصادية الإجتماعية. ولفت إلى "ترابط جميع حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة، لأنها تعني كرامة سواء كانت سياسية أم مدنية أم اقتصادية إجتماعية أو ثقافية". وشدد بأن "الحق في التنمية هو غير قابل للتصرف أو التنازل"، وعلى "ضرورة إسناد البرامج في السياسات العامة إلى مبادئ حقوق الإنسان حيث التوجه الحقوقي يتطلب وضع آليات على الصعيدين الوطني والدولي". ولفت إلى شعار "أنا مسؤول الذي هو منطلق للمساءلة".

من جهتها، ألفت الدكتورة مهى يحيى، مديرة التقرير الوطني للتنمية البشرية، أضواء على الواقع المعيشي الإقتصادي ونسبة الفقر والبطالة، وتحدثت عن "تقديمات إجتماعية مبعثرة لا تؤدي النتائج المرجوة حيث أموال كبيرة تنفق في القطاع العام ولا توصل إلى فائدة. والمواطن لا يعرف أن الخدمة مقدمة من الدولة. التهميش في لبنان لا يعود سببه إلى عدم توفر الخدمات، بل إلى ضعف تكافؤ الفرص في البلوغية".

وفي عرضه للتقرير الفصلي حول حالة الحقوق الاقتصادية الإجتماعية في لبنان اليوم، لاحظ الدكتور طوني عطاالله الاستاذ في كلية الحقوق والعلوم السياسية والباحث في برنامج "مرصد الحقوق الاقتصادية الإجتماعية" ان "لا موقع للإعلام الإقتصادي الإجتماعي في التلغزة حيث حلقة النقاش مع اصحاب المؤسسات في الوسط التجاري هي مجرد مناسبة سنوية. أما بعض البرامج فتندرج في إطار ذهنية رعاية وليس تنمية. إضافة إلى أن أخبار النقابات والهيئات المهنية هي أقرب إلى النشاطية والوجاهة لا البلوغية إلى الحقوق".

إستنتاجات وإقتراحات

يُستخلص من الأبحاث والمناقشات الإقتراحات التطبيقية التالية التي عرضها منسق البرنامج أنطوان مسرة:

1. في مجال الثقافة الحقوية: الحاجة إلى بلورة مفهوم الحقوق بخاصة في الشؤون الاقتصادية الإجتماعية اليومية وبمعزل عن التنافس السياسي. ان العديد من البرامج الإعلامية حيث يتصادم سياسيون في شأن الفساد تغذي شبكات الفساد بدلاً من التركيز على تأثير سوء إدارة المال العام على نوعية حياة الناس اليومية.

2. **المجتمع الأهلي:** يقتضي دعم العمل الحكومي والتشريعي والإداري والبلدي الذي يصب في البلوغية إلى الحقوق الاقتصادية الإجتماعية بعدالة ومساواة ودون تمييز، بدلاً من تعميم ذهنية النق والتذمر والتشكي والمساءلة السلبية.

3. **فاعلية القانون:** العمل على تحليل السياسات الاقتصادية الإجتماعية وإنجازات الإدارات العامة من منطلق فاعلية القوانين في التطبيق وعوائق وحظوظ هذا التطبيق.

4. **التمكين:** في سبيل تمكين المواطنين يعمل البرنامج على صياغة نماذج إعلامية معيارية وتطبيقية حول القضايا الاقتصادية الإجتماعية في بلوغيتها بشفافية وعدالة ودون تمييز.

يصدر في اطار البرنامج "شركة الاعلام الاقتصادي الاجتماعي"، ويتم متابعته في مختلف المحافظات خلال 2008-2009 وصدر مؤخراً الجزء الاول من البرنامج في كتاب: "مرصد الحقوق الاقتصادية الاجتماعية"، بيروت، المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم، المكتبة الشرقية، 2008.

الطاقة البديلة

علي فوعاني

وسط ازمة غلاء المحروقات المتفاقمة والتعثر في تأمين التيار الكهربائي بصورة منتظمة، صار من الضروري التفتيش عن مصادر متجددة ودائمة للطاقة، كطاقة الشمس والرياح، خصوصاً في بلادنا التي تظهر فيها الشمس معظم ايام السنة (حوالي 300 يوم). اما عن الرياح، فطبيعة لبنان الجبلية تسمح باستغلال هذه الطاقة المجانية، وتحديداً في فصل الشتاء حين يقل عدد الايام المشمسة.

ومما لا شك فيه، ان المزارع اللبناني بدأ يجرب الاستعاضة عن الطاقة لكهربائية وطاقة المحروقات منذ سبعينيات القرن الماضي، حين استغل قوة الرياح في تشغيل طلمبات هيدروليكية لسحب مياه الآبار، ولا تزال بعض طواحين الهواء تشهد على ذلك في اماكن متفرقة من سهل البقاع. اما استغلال الطاقة الشمسية لاغراض تسخين المياه المنزلية، فبدأ يغزو البيوت، سواء في المدن او في الارياف، علماً ان 30% من فاتورة الكهرباء تذهب الى التسخين. وقد باتت تعتمد اليوم تقنيات حديثة في التسخين تفوق كثيراً ما كان سائداً حتى فترة قريبة.

ولكن، ماذا عن الاستخدامات الزراعية المنزلية اليوم لطاقة الشمس والرياح المهدورة؟ ولماذا يجم المواطنون والمزارعون الذين يتكبدون سنويًا خسائر جسيمة من ارتفاع اسعار المازوت ومضاعفة فاتورة استهلاك الاشتراك في المولدات، عن استخدام مصادر الطاقة البديلة؟ يجيب الاختصاصي في الطاقة الدكتور شامل معكرون، الذي يسعى جاهداً الى تعميم هذا النوع من الطاقة في الريف: ان الاستثمار الاولي صعب وغالٍ بالنسبة للمواطن. فهو يكلف ما بين 20-25 الف دولار لانتاج 25 امبير في نظام مزدوج من طاقة الشمس والرياح. الا ان ما لا يدخل في حساب هذا المواطن، انه يستردها بعد مضي ثلاث سنوات، بحيث يصبح انتاج الطاقة مجاناً بعد ذلك. ويكشف انه وضع ثروته كلها في مشروع الطاقة البديلة. وهو يأمل بأن يتوج حياته بتركيب طاحونة هواء تنتج 1 ميغاواط من الكهرباء على رؤوس الجبال، او اقامة مزرعة هوائية تعاونية للمزارعين. ويوضح معكرون ان الجميع يهتم بهذا الموضوع، الا انهم يخافون من الدفعة الاولية الاساسية. ولحل هذه المعضلة يقترح تقسيط الدفاعات على 600 دولارًا في الشهر لمدة 25 سنة، على ان يكون ذلك عن طريق بنوك تأخذ على عاتقها تمويل هذه العملية. اما الألواح الشمسية، فبالامكان تركيب اربعة منها (كل لوح بقدرة 150-160 واط) لتشغيل طلمبة ضخ مياه تسحب حوالي 5000 لتر في اليوم. بيد ان تكلفة انتاج الطاقة الشمسية تبقى اعلى من طاقة الرياح. فالواط الواحد من الاولى يكلف اربعة دولارات فيما يكلف في الثانية 1,5-2 دولار فقط، ومن هنا اهمية الانتاج المزدوج للكهرباء، حيث

بالامكان استعمالها في البيوت والطرق والري وحتى في الصناعة ايضاً. يبقى ان الكلفة الاساسية في توليد الكهرباء من الشمس والهواء هي في حاجة الى ما يسمى "بنك بطاريات؟". ويكشف معكرون ان التوجه الان هو الى استعمال نوع جديد من البطاريات الجافة التي بمقدورها ان تعيش خمس سنوات من دون اية صيانة، ويقترح شبك الفائض من الطاقة المستخرجة بالتيار الكهربائي العمومي حيث لا حاجة حينها الى البطاريات.

لقد دفع معكرون وشركاؤه بفكرة شبك الطاقة الفائضة الى الامام، واسسوا ما اسموه "حركة تحرير التيار الكهربائي"، بهدف ان يصبح كل مستهلك للكهرباء الى منتج للطاقة، عن طريق التخلص من فكرة ربط تخزين الطاقة المولدة بالبطاريات، والذي تبلغ كلفته حوالي 40% من الكلفة الاجمالية. ففي امكان كل مواطن ان يولد الطاقة في بيته او مكتبه بواسطة الالواح الشمسية او المراوح الهوائية بكمية لا تقل عن كيلو واط واحد، وربطه من ثم بالتيار الكهربائي العام بواسطة عداد خاص اطلق عليه اسم Net Metering، فيتم طرح قيمة الكهرباء المنتجة محلياً والمرتبطة بالشبكة من الفاتورة الاجمالية للكهرباء. وتحث "الحركة" المستثمرين اللبنانيين على اقامة مزارع طواحين هوائية او الواح شمسية بكميات تتجاوز 2 ميغاواط لتغذية صيغة مؤلفة من 500 منزل. يبقى ان العائق الرئيسي هو في عدم سماح القوانين المعمول بها بربط هذا الانتاج بالتيار العام، ولذلك فهي تدعو الى سن تشريعات تسمح بهذا الربط.